

8 March 2018
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

ورقة عمل مقدّمة من الاتحاد الأوروبي

موجز

يعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن الالتزام بتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح استناداً إلى المعاهدات، وعن المساهمة بنشاط في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تجديد وتنشيط هيئات التفاوض المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح. كما يُشدّد الاتحاد والدول الأعضاء فيه على أهمية مشاركة المرأة بنشاط وبالتساوي في جميع الجهود الرامية إلى حفظ وتعزيز السلم والأمن، وأهمية قيادتها لهذه الجهود وانخراطها التام فيها.

١ - ويُذكّر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأنّ هناك تأييداً واسعاً داخل المجتمع الدولي لمثل هذه المعاهدة التي ستكون بمثابة إسهام عملي كبير في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

٢ - وعلى مدى أكثر من عقدين، ظلّ الاتحاد ودوله الأعضاء في طليعة الداعين إلى الشروع فوراً، داخل مؤتمر نزع السلاح، في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإلى الوصول بهذه المفاوضات إلى نتائج في وقت مبكر، وذلك على أساس الوثيقة CD/1299 ("تقرير شانن") والولاية الواردة فيها.

٣ - وسيُقدّم الاتحاد الأوروبي، على مدى السنوات الثلاث المقبلة، الدعم إلى البلدان الأفريقية والآسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تيسير مشاركتها في العملية الاستشارية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وذلك بحسب ما جاء في قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧١ لعام ٢٠١٦ الذي تمّ بموجبه إنشاء فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى معني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لكي يدرس ويضع التوصيات بشأن العناصر الجوهرية لمعاهدة في المستقبل تكون غير تمييزية متعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها دولياً وفعلياً.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مقدمة

٤ - الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمون بتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح استناداً إلى المعاهدات، وهم يشددون على ضرورة مضاعفة الجهود المتعددة الأطراف وتفعيل هيئات التفاوض المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح. أما مسائل تعزيز المساواة بين الجنسين والوعي الجنساني وتمكين المرأة ومنع العنف الجنسي والجنساني فهي تشكل بالنسبة للاتحاد أولوية أفقية هامة. ونحن نؤمن بأن مشاركة المرأة وانخراطها بنشاط في قيادة عمليات صنع القرار، بما في ذلك ضمن مجال نزع السلاح وعدم انتشاره، حاسمان في تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة، وبالتالي ستكون لهما أيضاً أهمية بالغة في إنجاح المفاوضات بشأن معاهدة لحظر المواد الانشطارية.

٥ - والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه متّحدون في تأييدهم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تظلّ تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والركيزة الأساسية في الجهود المبذولة لنزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، وعنصراً هاماً في التطوير المستقبلي لتطبيقات الطاقة النووية المستخدمة في الأغراض السلمية. وتكتسي هذه الركائز الثلاث نفس القدر من الأهمية وهي قائمة التفاضل فيما بينها. أما مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠ فهو دورة هامة من جميع الجوانب. وتتمثل أولوية الاتحاد ودوله الأعضاء في دعم وصون وزيادة توطيد المعاهدة باعتبارها أحد أبرز الصكوك المتعددة الأطراف للنهوض بالسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وكذلك في التشجيع على الطابع العالمي للمعاهدة وتعزيز تنفيذها.

٦ - ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أنّ جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ملتزمة بالتّباع السياسات التي تتسق تماماً مع المعاهدة ومع الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومن ناحيته، يشدّد الاتحاد والدول الأعضاء فيه على ضرورة إحراز تقدم ملموس نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة، ولا سيما من خلال إجراء تخفيض شامل في المخزونات العالمية من الأسلحة النووية، مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول الحائزة لأكثر الترسّانات النووية.

٧ - ويرى للاتحاد الأوروبي أنّ وجود معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، قائمة على عدم التمييز وعلى تعدد الأطراف وقابلة للتحقق منها بشكل دولي وفعلي، سيكون بمثابة إسهام حقيقي في توفير أمن عالمي متزايد وغير منقوص لجميع الدول، وسيقلّل إلى حدّ كبير من خطر سباق التسلّح النووي ويُسهم في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على حد سواء.

٨ - ووجود هذه المعاهدة ستكون له أيضاً فوائد متنوعة والمتعاضدة. وأول هذه الفوائد هو حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التفجيرات في المستقبل، وما سيعنيه ذلك من ضبط لكمية المواد المتاحة للأسلحة النووية الجديدة. وبالتالي، لن تسير كميات المواد الانشطارية إلا نحو الانخفاض. وثانيها تعزيز معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي هو من التدابير التي كان مؤتمر ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتقييمها قد أدرجها ضمن قائمة مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، لن يكون هناك في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تمييز بين حقوق وواجبات الأطراف في المعاهدة، ومن ثم سيكون بمقدور المعاهدة أن تجذب البلدان التي ليست حالياً أعضاء في معاهدة عدم الانتشار.

الطريق إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

٩ - في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اعتمدت الجمعية العامة أول قرار لها بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو القرار ٧٥/٤٨ لام المعنون "حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى". وقد أوصت الجمعية في هذا القرار بإنشاء هيئة دولية مناسبة للتفاوض على "عقد معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى". ووافق مؤتمر نزع السلاح على هذه الولاية في تقرير منسقه الخاص، السفير جيرالد شانن من كندا، المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ (CD/1299)، وأعاد تأكيدها لاحقاً في قراراته القاضيين بإنشاء هيئتين فرعيتين للتفاوض على هذه المعاهدة في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٩. وعلى الرغم من الرأي السائد على نطاق واسع في المجتمع الدولي، والقائل بأن مثل المعاهدة ستمثل إسهاماً عملياً كبيراً في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، فإن الاتفاق على الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لم يتحقق بعد.

١٠ - وفي مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥، اعتمدت جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وقد سلّمت هذه الأهداف بضرورة فرض حظر على المواد الانشطارية كإجراء هام "للإعمال التام والتنفيذ الفعال للمادة السادسة". ودعت الأطراف إلى الشروع فوراً، داخل مؤتمر نزع السلاح، في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإلى الوصول بهذه المفاوضات إلى نتائج في وقت مبكر، وذلك في إطار برنامج عمل ثلاثي المراحل بشأن نزع السلاح النووي. في عام ٢٠١٠، اعتمد المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بأعمال المتابعة، التي تتضمن ٦٤ إجراء. وقد نصّ الإجراء ١٥ من خطة العمل لعام ٢٠١٠ على أن "تتفق جميع الدول على أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح فوراً، في إطار برنامج عمل متفق عليه وشامل ومتوازن، في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى وفقاً لتقرير المنسق الخاص لعام ١٩٩٥ (CD/1299) والتكليف الوارد فيه".

١١ - وقد أيدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جميعاً قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ بشأن إعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، الذي تم بموجبه إنشاء فريق الخبراء الحكوميين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وشارك العديد منها في أعمال فريق الخبراء وأسهم في التقرير التوافقي النهائي الذي تم الاعتراف بأهميته في القرار ٣٩/٧٠. ويرى الاتحاد والدول الأعضاء فيه أنّ فريق الخبراء يتيح الفرصة لإعداد تقرير مفصل يتطرق إلى جميع الآراء والمواقف التي يمكن أن يستند إليها الهيكل العام لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد وجدت الاستنتاجات النهائية التي خرج بها الفريق، ومنها أنّ "اختلاف وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن المعاهدة لا ينبغي أن يكون عائقاً دون الشروع في المفاوضات" وأنّ ولاية تقرير شانن "لا تزال توفر الأساس الأنسب لبدء المفاوضات في المستقبل بدون مزيد من التأخير في مؤتمر نزع السلاح"، صدّى في العديد من البيانات التي أصدرها الاتحاد الأوروبي.

١٢ - وعلاوة على ذلك، أيدت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧١ الذي قدمته كندا وألمانيا وهولندا في عام ٢٠١٦، ومقرر الجمعية العامة ٥١٣/٧٢ اللاحق في عام ٢٠١٧. والاتحاد الأوروبي يرحّب بعملية التشاور الشاملة التي نصّ عليها القرار، والتي ستساعد في

عرض آراء القطاع الأوسع من أعضاء الأمم المتحدة على نظر فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى. ومرة أخرى، يشارك العديد من أعضاء الاتحاد الأوروبي في أعمال فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي تتمثل ولايته في تقديم توصيات بشأن العناصر الجوهرية لمعاهدة في المستقبل، وذلك دون المساس بالمواقف الوطنية في المفاوضات المقبلة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى دراسة التقرير النهائي للفريق خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، وذلك بهدف الشروع في أقرب وقت ممكن في إجراء المفاوضات ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح.

١٣ - والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مقتنعون بما تكتسيه مسألة إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من أهمية متواصلة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وقد أسهمت مناقشات العام الماضي، التي تمت بتيسير من ألمانيا داخل الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، في زيادة فهم النطاق والأهداف المحتملة للمعاهدة، بما في ذلك التعاريف والتحقق والترتيبات القانونية والمؤسسية.

١٤ - وفي سياق عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، وكجزء من الخطوات العملية الثلاث عشرة، دعت الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ إلى الدخول فوراً في مفاوضات، ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية "مع مراعاة هدي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على حد سواء". وفي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، أعادت ١٨٨ دولة طرفاً تأكيد الحاجة الملحة إلى الدخول في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، قائمة على عدم التمييز وعلى تعدد الأطراف وقابلة للتحقق منها بشكل دولي وفعلي، وإلى الوصول بهذه المفاوضات إلى نتائج.

١٥ - ومؤخراً، اعتمد مؤتمر نزع السلاح في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ قراراً بتوافق الآراء حول إنشاء هيئات فرعية تعنى بجميع بنود جدول أعماله. ويوفّر هذا التطور المشجّع إطاراً لإجراء مناقشات تقنية منظمّة داخل المؤتمر بشأن إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بما قد يُمهّد الطريق أمام إحراز تقدّم في المستقبل نحو بدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة.

جهود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء المبدولة في مؤتمر نزع السلاح من أجل إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

١٦ - على مدى العقود الماضية، عمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بنشاط ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل إلى توافق في الآراء للشروع في إجراء مفاوضات، وشجّعوا كلّ أعضاء المؤتمر على بذل ما في وسعهم حتى يتم كسر الجمود في المؤتمر واعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن ينطوي على البدء فوراً في مفاوضات بشأن إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٧ - ومن الأمثلة الحديثة عن تلك الجهود مقترح "السفراء الخمسة" (المعروف أيضاً باسم "مبادرة البلدان الخمسة")، الذي قدمه سفراء كل من بلجيكا والجزائر والسويد وشيلي وكولومبيا في آب/أغسطس ٢٠٠٢. وقد شكّل هذا المقترح تأكيداً متجدداً على إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. وقامت هولندا أيضاً، في إطار التحضير لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، برعاية سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية المفتوحة، عُقدت خارج إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأسهمت هذه

الاجتماعات في بلورة أفكار تتعلق بنطاق المعاهدة وبمسألة التحقق منها وذلك من خلال تحليل المحتويات المحتملة لهذه المعاهدة واستكشاف الفرص والعقبات في صياغتها.

١٨ - وأكد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي موقف الاتحاد المبدئي من مسألة التقيّد بمعاهدة عدم الانتشار والحفاظ عليها، التي يعتبرها مسألة ذات أولوية أساسية، ومن بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بتنفيذ أحكام المعاهدة في الفترات التي سبقت المؤتمرات الاستعراضية للسنوات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥. وأكدوا من جديد التزامهم بالشروع في التفاوض داخل مؤتمر نزع السلاح على إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وشددوا على ضرورة هذا التفاوض باعتباره خطوة لا غنى عنها نحو الوفاء بالالتزامات وبلوغ الهدف النهائي المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

١٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أصدرت فرنسا مشروع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (CD/2020)، مما أعطى زخماً إضافياً للبدء في إجراء مناقشات مثمرة.

٢٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، قدّمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مشروع برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، واقترحت إنشاء فريق عامل داخل المؤتمر "لتحديد ووضع تدابير فعالة لنزع السلاح النووي وتقديم توصيات بشأنها، بما يشمل الأحكام القانونية والترتيبات الأخرى".

٢١ - وفي العام نفسه، نصّ قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧١، الذي قدمته كندا وألمانيا وهولندا، على إجراء سلسلة من المناقشات التحضيرية برعاية الجمعية العامة، يتمّ الاعتماد فيها على تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بإعداد معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، بما يمكن المجتمع الدولي من إحراز مزيد من التقدم في أعمال الفريق. وقد جاء هذا القرار بعنصر مبتكر يتمثل في عقد اجتماعات استشارية غير رسمية تستمر يومين ويسهر على تنظيمها رئيس فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وهذا ما سيجتنب لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشارك في مناقشات تحاورية وتبادل وجهات النظر حول مسألة إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٢٢ - وكدليل ثابت على التزام الاتحاد الأوروبي الراسخ بدعم جهود التوصل إلى إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، قرّر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ تقديم دعم كبير للبلدان الأفريقية والآسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تسهيل مشاركتها في العملية الاستشارية حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي نصّ عليها قرار الجمعية العامة لعام ٢٠١٦. وقد عُهد إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بمهمة التنفيذ التقني لهذا المشروع الهام والمتعدد الأقاليم، الذي يموله الاتحاد الأوروبي بالكامل ويمبلغ يزيد على ١,٢ مليون يورو، وذلك من أجل الاتصال بأكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة خلال السنوات الثلاث القادمة.

٢٣ - وسيهدف هذا المشروع إلى تيسير الحوار على المستوى الإقليمي بين الدول في مناطق أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ وتنمية الشعور بتولي زمام المبادرة لدى الدول الموجودة في هذه المناطق؛ وتحديد الاحتياجات الوطنية والأولويات السياسية للدول في هذه المناطق؛ وإشراك المنظمات الإقليمية ذات الصلة في المناقشات المتعلقة بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، التي سيتم التفاوض عليها ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح؛ وتقييم آثار العملية على المستوى الإقليمي وتحديد الدور الذي يمكن للمنظمات

الإقليمية والدولية ذات الصلة أن تقوم به في تلك العملية؛ وإجراء تحليل مقارن للآثار المترتبة عن العملية في كل منطقة من المناطق؛ وتسهيل نقل المعرفة بالمواد الانشطارية فيما بين الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء.

٢٤ - ويتطلّع الاتحاد الأوروبي إلى نجاح هذا المشروع الكبير، الذي سيساعد على تطوير الشعور بتولي المناطق لزام المبادرة وعلى الحفاظ على الزخم الإيجابي في الاعتراف بأهمية التفاوض على إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وسيُسهم أيضا في إيجاد فهم مشترك لجميع القضايا المطروحة فيما يتعلق بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

تلخيص لما سبق

٢٥ - إن المواد الانشطارية التي يمكن أن تحدث سلسلة من التفاعلات الانشطارية المتفجرة هي عنصر أساسي في تكوين الأسلحة النووية. وعلى مدى أزيد من عقدين من الزمن، ظلّ الاتحاد ودوله الأعضاء في طليعة الداعين إلى الشروع فوراً، داخل مؤتمر نزع السلاح، في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإلى الوصول بهذه المفاوضات إلى نتائج في وقت مبكر، وذلك على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها.

٢٦ - ويُذكّر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأنّ هناك تأييدا واسعا داخل المجتمع الدولي لمثل هذه المعاهدة التي ستكون بمثابة إسهام عملي كبير في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

٢٧ - وتُعتبر معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بمثابة صك متعدد الأطراف سيتم التفاوض عليه ضمن مجال نزع السلاح النووي باعتباره تكملةً لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتعزيزا بالتالي لنظام عدم الانتشار العالمي. وستسهم المعاهدة بشكل إيجابي في الجهود العالمية المبذولة لنزع السلاح النووي، تمشيا مع أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

٢٨ - ولا بُدّ خلال المفاوضات من مناقشة مختلفة المواقف المتعلقة ببعض العناصر الرئيسية للمعاهدة، كالنطاق أو التحقق أو بدء النفاذ، مع مراعاة أن مختلف الفوائد يمكن أن تكون معززة لبعضها البعض.

٢٩ - وفي الوقت نفسه، يعتقد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضا أنّه بالإمكان اتخاذ تدابير لبناء الثقة على الفور، دون الحاجة إلى انتظار بدء المفاوضات الرسمية. وتماشيا مع الإجراءات ١٦ إلى ١٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، ما فتئ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يدعون جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الإعلان عن وقف فور ي لإنتاجها من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وإلى التمسك بهذا الوقف، إن لم تكن قد فعلت ذلك. ونحن نرحّب بالإجراءات التي اتخذتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، ومنها فرنسا والمملكة المتحدة، وقررت بموجبها وقف هذا الإنتاج.

٣٠ - والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على استعداد للشروع فوراً، داخل مؤتمر نزع السلاح، في إجراء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة وللوصول بهذه المفاوضات إلى نتائج في وقت مبكر.